أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (2000-2015م)

د.سميرة إبراهيم أبودبوس
كلية التجارة /جامعة الزيتونة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض جوانب التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2015) ،وذلك من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي. وقد خلصت النتائج إلى أن تذبذب نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي الليبي بنسب متفاوتة دل ذلك على أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في ليبيا لم يكن إلا بنسبة ضئيلة، وكذلك بينت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يسهم في نمو القطاعات الاقتصادية الأمر الذي نتج عنه نمو اقتصادي ضعيف واختناقات مابين القطاعات الإنتاجية.

الكلمات المفتاحية :الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، ليبيا.

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعاني ليبيا من تدني مستوى الاستثمار الأجنبي الوارد إليها مقارنة بالدول المجاورة لها،حيث بلغ حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة خلال فترة الدراسة ما قيمته 17906مليون دولار،إذ تركزت معظم هذه الاستثمارات في قطاع النفط والغاز الطبيعي. على الرغم من الجهود التي بذلتها لإرساء قاعدة اقتصادية قوية من خلال إجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والتشريعية و إزالة القيود أمام حركة تجارتها الخارجية، وحركة رأس المال والاستثمار، للدخول إلى الأسواق العالمية. وذلك من أجل توفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي ,وتحفيز نموها الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل ، وتنويع مصادر الدخل وتحقيق مزايا تنافسية في التصدير، وتحقيق التنمية المستدامة .
ستحاول هذه الورقة معرفة مدى نجاح تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى ليبيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة : يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي:-

(ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في ليبيا ؟)

فرضية الدراسة: إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في ليبيا يعتبر تأثيرا محدودا، وذلك لأن الاقتصاد الليبي مازال مرهوناً بقطاع النفط).

أهداف الدراسة: معرفة الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض جوانب التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

أهمية الدراسة : تبرز أهمية الدراسة في التعرف على جوانب استفادة ليبيا من الاستثمارات الأجنبية التي استقطبتها و مدى عملها على تحقيق تنمية اقتصادية فيها.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض البيانات المتعلقة بهذا الموضوع وتحليليها؛ للوقوف على أهم التغيرات في الاقتصاد الليبي.

الدارسات السابقة:

(علي عمر محمد الطبولي ،2009م)أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995–2007) وهدفت الدراسة إلى بيان المناخ الاقتصادي والاستثماري في ليبيا بوصف أن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يأتي :

ازدياد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الخدمات النفطية بنسبة 73.3 % للفترة (2004–2007 م)، وازدياد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية بنسبة 78,6 % لنفس الفترة.

افتقار الاقتصاد الليبي للقوة العاملة الماهرة والمدربة على الرغم من نسبة إسهام القوة العاملة المحلية بنسبة 89% تقريبا من إجمالي القوة العاملة في ليبيا لسنة 2006 ونقص خبرة الأيدي العاملة في بعض الميادين والتخصصات التي تساعد على رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي.

عدم مرونة الصادرات الليبية بمعني استحالة التحكم في قيم الصادرات وزيادتها بسبب خضوعها لظروف وتغيرات أسواق النفط الدولية بالإضافة إلى عدم مرونة الواردات بتغيرات الأسعار في الأسواق الدولية والمحلية نتيجة القصور في العرض المحلي للسلع والخدمات من المنتجات المحلية.

(أحمد عبد الكريم العدوان،2009 م) تبحث اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة(1976–2007)، وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الأردني ،وكذلك إيجاد الإلية المناسبة التي يمكن التوصل إليها لتحقيق الايجابيات ،وتخفيف السلبيات الناتجة عن الاستثمار،وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يأتي :

أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بتحقيق زيادة ملحوظة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدار فترة الدراسة وإن كانت بمعدلات نمو متذبذبة

أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض معدلات البطالة بصورة واضحة خلال فترة الدراسة ولكنها لم تأخذ صفة الاستمرارية ،ولم تواكب النسب العالمية والتي تتراوح بن (4%، 7%) كحد أعلي.

ج–لم يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بإحداث أي تغير في هيكل التجارة الخارجية ،إذ بقيت نسب الواردات أعلى من الصادرات.

(عيسي حمد الفارسي ،2012 م) أثر الاستثمار الآجنبي على التنمية الاقتصادية في بعض الدول النفطية خلال الفترة 2000–2007م ، وتهدف الدراسة إلى أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النفطية بالإضافة إلى محاولة التعرف على أسباب تدني حجم هذه التدفقات وتذبذبها بين الدول المضيفة ،وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يأتي:

هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومستوى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تشير إلى أن هناك علاقة متبادلة بين حجم السوق ومستوى نموه، وحجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر وقد تبين ذلك في اقتصاديات كل من السعودية والإمارات.

ما تزال بعض الدول مثل: ليبيا والجزائر في مراحل تعديل وتطوير القوانين التي تحمي وتشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

ج–لعبت عوامل أخر غير اقتصادية دوراً بارزاً في انخفاض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى النفطية ، وقد تمثلت هذه العوامل بدرجة خاصة في البيروقراطية والفساد المالي والإداري.

أولاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية:

سيتم قياس التنمية الاقتصادية في ليبيا من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي ترصد الأداء الاقتصادي الليبي في محاولة لتحديد مواطن الارتباط بين اتجاه تغير المؤشرات الاقتصادية وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

[1] تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا

على الرغم من التعاريف المتعددة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن جمعيها تدور حول مجموعة من العناصر الأساسية في مقدمتها انه استثمار طويل الأجل في أصول حقيقة ويمارس المستثمر دورا مهما في إدارة أمواله كما انه الجزء الأكبر منه يتم عبر الشركات المتعددة الجنسية.والمفهوم العام للاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) يعني الاستثمار في موجودات دولة أجنبية من خلال إقامة شركة أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة سواء كانت الشركة تمثل فروعا للإنتاج أو التسويق لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي [1]، يوضح الجدول رقم (1) تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي ليبيا حلال الفترة (2000–2015).

جدول رقم (1) تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي ليبيا خلال الفترة (2000–2015)

(مليون دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاستثمار الأجنبي الوارد	141	−133	145	143	357	1038	1064	3850
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمار الأجنبي الوارد	3180	3310	1909	0	1425	702	50	725

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،تقارير سنوية ،إعداد مختلفة

[1] UNCTAD Investment regimes in the Arab word ISSUES and policies p15 ،2000، united nation ، New York &Geneve

ونلاحظ من الجدول السابق أن تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد خلال الفترة (2000-2007م) انخفاض من (141) مليون دولار سنة 2000م إلي (-133) مليون دولار سنة 2001م، وذلك نتيجة أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي أثرت سلباً على انهيار سوق الأسهم والسندات الأمريكية ،وتراجع قيمة الدولار مقارنة بالعملات العالمية الأخرى، وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، إضافة إلى إحجام كثير من المستثمرين ورؤوس الأموال إلى إقامة مشروعات اقتصادية مما أدى إلى ترجع حجم الاستثمارات الأجنبية في العالم، وخاصة في الدول العربية ،وطبقاً للتقديرات مؤسسة التمويل الدولية فقد انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من 4.6 مليار دولار سنة 2000 إلى 3.5 مليار دولار سنة 2001.

ثم ارتفع إلى 143 مليون دولار سنة 2003 ،ثم إلى 3850 مليون دولار سنة2007،ويرجع ذلك إلى السياسة الاستثمارية التي اتبعتها الدولة الليبية بعد رفع العقوبات الاقتصادية والتي كان لها تأثير كبير على تهيئة المناخ الاستثماري، والتي تمثلت في إدخال تعديلات على التشريعات القانونية المتعلقة بتشجيع الاستثمار،وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، بما يكفل إسهامها في تنفيذ المشاريع الاستثمارية السياحية، والاقتصادية، والإنتاجية ، وشملت تلك التعديلات على إعفاء الآلات، والمعدات والأجهزة، اللازمة لتنفيذ مشروعات استثمارية من الرسوم الجمركية ،ومن الرسوم المفروضة على الاستيراد لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ انطلاق المشروع، مما أدى إلى زيادة المستثمرين الأجانب،والعمل على البدء في تنفيذ المشروعات الاستثمارية مثل الطرق والبنية التحتية، وحفر الآبار النفطية والتنقيب والاستكشاف وغير ذلك، كما يوضح جدول رقم (2) عدد المشروعات التي دخلت التشغيل خلال الفترة (2003-20015).

جدول رقم (2)عدد المشروعات التي دخلت التشغيل خلال الفترة (2003-2015)

السنة	عدد المشروعات	التكاليف الاستثمارية
2003	1	256000000
2004	8	84926263
2005	19	110701023
2006	27	88060970
2007	19	119008414
2008	28	217483969
2009	49	2220709712
2010	51	1252487437
2011	6	52571507

246429106	23	2012
63007234	8	2013
66149765	6	2014
–	–	2015

المصدر :الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة

،تقرير علي نشاط الهيئة خلال الفترة(2011–2015م)، طرابلس، 2017م ،بيانات غير منشورة

أما الفترة (2008–2015م) انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد من (3180) مليون دولار سنة 2008 م إلى (1909) مليون دولار سنة 2010 م ويرجع ذلك إلى تبعيات الأزمة المالية العالمية والتي أثرت بشكل سلبي على تباطؤ النمو الاقتصادي في دول العالم بدرجات متفاوتة[1] وخاصة الدول الأوربية لكونها أكثر الدول المستثمرة في ليبيا ،الأمر الذي أدى إلى تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أما في سنة 2011م توقف تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى ليبيا، بسبب الأحداث السياسة والأمنية التي مرت بها البلاد،الأمر الذي أدى إلى توقف 65% من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية التي دخلت التشغيل خلال السنوات السابقة، نتيجة الأضرار التي تعرضت له، كما يوضح الجدول رقم (3) ،حيث مازالت هذه المشاريع متوقفة إلى وقتنا الحالي، ولم يتم البت فيها من قبل الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة.

جدول رقم (3)عدد المشروعات الاستثمارية التي تعرضت إلي أضرار خلال سنة 2011

البيان	المجموع
مشروعات صناعية	17
مشروعات غير صناعية	33
المجموع	50

المصدر :الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة ،

تقرير علي نشاط الهيئة خلال الفترة(2011–2015م) ، طرابلس،2017م ، بيانات غير منشورة .

وفي السنوات 2012 و 2013 و 2014 م انخفاض الاستثمار الأجنبي الوارد من 1425 مليون دولار ثم إلى 702 مليون دولار إلى 50 مليون دولار على التوالي، ويرجع إلى الانقسام بين الحكومتين والتنافس على المؤسسات المالية مثل مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبية الاستثمار وشركة الاستثمارات الخارجية الليبية .

[2] نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي:

1 مصرف ليبيا المركزي، (2008)، التقرير السنوي الثاني والخمسون،طرابلس،ص30

يعد مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انعكاس لمدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي، وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد المضيف لهذا الاستثمار، ويوضح شكل (1) نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة(2000-2015 م)

شكل رقم (1) تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة(2000-2015 م)

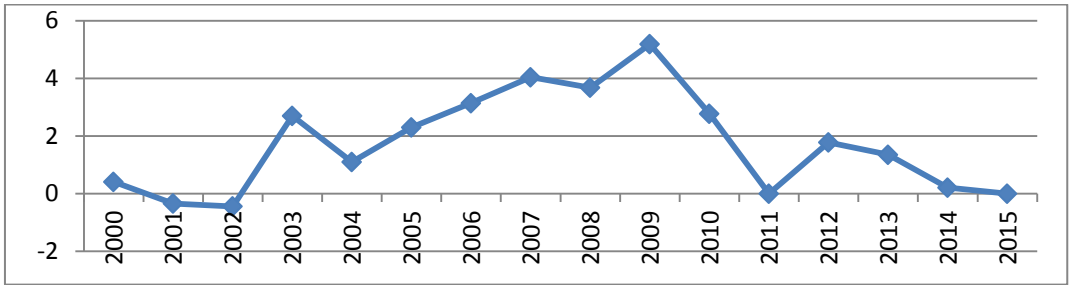

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير سنوية، أعداد مختلفة.

نلاحظ من الشكل السابق تذبذب في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2007 م)،حيث بلغت (1.61%)في المتوسط، ويرجع ذلك إلى رفع القيود على التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية [1] ، مما ساهم في انخفاض التكلفة الاستثمارية لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والخدمية، وإسهامها في زيادة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك صدور العديد من القرارات التي تسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تمثلت بمنح تسهيلات لتأشيرات الدخول للمستثمرين والسماح للمصارف والمؤسسات الاستثمارية الأجنبية بفتح فروع لها في ليبيا، وتوحيد سعر صرف الدينار الليبي،وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص من خلال تمليك منشآت القطاع العام في ظل تفعيل برنامج التحول إلي الخصخصة [2]

أما الفترة(2008-2015 م) فقد بلغ متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج (2.31%)،حيث سجلت أكبر نسبة ارتفاع لها في سنة 2009 م بلغت5.19%، ويرجع إلى ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار داخل ليبيا وتحديداً في الصناعات الاستخراجية مثل النفط الخام والغاز الطبيعي،نتيجة إبرام العديد من الاتفاقيات بين المؤسسة الوطنية للنفط والشركات الأجنبيةبمختلف نشاطاتها النفطية [3]،ولتبدأ بعد ذلك نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج في الانخفاض والارتفاع

---

[1] _مصرف ليبيا المركزي، التقرير التاسع والأربعون، طرابلس،2005 ،ص69

[2] – مصطفي مفتاح كريدلة ،تحليل أثر العوائد النفطية علي المتغيرات الاقتصادية ،دارسة تحليلية علي الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2010 م) ،مجلة المعرفة ،كلية الاقتصاد والتجارة ، ترهونة،العدد الثاني ،سبتمبر،2015، م ص22.

[3] – مصطفي مفتاح كريدلة ،(2015 م) ،تحليل اثر العوائد النفطية علي المتغيرات الاقتصادية ،دارسة تحليلية علي الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2010 م) ،مجلة المعرفة ،كلية الاقتصاد والتجارة ، ترهونة،العدد الثاني ،سبتمبر،،ص 67.

خلال السنوات اللاحقة ولكن بخطى متباطئة إلى أن بلغت (0.20%) في سنة 2015 ،و يمكن إرجاع ذلك إلى أزمة الديون السيادية التي تفاقمت منذ منتصف سنة 2011 م في أوربا، والتي أدت إلي هبوط أسعار العقارات ،و تقليص استثماراتهم في دول العالم ،و ارتفاع وانخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التغيرات الدولية التي طرأت على أسعار النفط الخام،وتردي الأوضاع السياسة والأمنية التي أثرت بشكل كبير على تدهور البنية التحتية،وارتفاع درجة المخاطرة، وسوء التوقعات المستقبلية بالنسبة للنشاط الاقتصادي.

[3] الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحدد مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك لتعبيره عن" القيمة السوقية الإجمالية لما ينتج داخل الاقتصاد القومي من سلع وخدمات اقتصادية نهائية خلال فترة زمنية مداها سنة واحدة " [4]ويوضح الجدول رقم (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (2000–2015 م)

جدول رقم (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (2000– 2015 م) (مليون دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	متوسط معدل النمو الفت
الناتج المحلي الإجمالي	34574	30032	21924	26296	33420	45395	55227	62896	9.3 %
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط معدل النمو الفت
الناتج المحلي الإجمالي	86506	63759	68799	32108	79863	51964	24308	20655	1.42%

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تقارير سنوية، أعداد مختلفة.

نلاحظ من الجدول السابق أن الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2007)، حقق ارتفاعاً متواصلاً في القيم المطلقة، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(9.3%). يرجع ذلك إلى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي الهيكلي التي أدت إلى تحسين أداء الاقتصاد الليبي [2] بالإضافة إلى السياسة التي اتبعتها المصارف التجارية الليبية في منح التسهيلات الائتمانية للشركات الأجنبية والمحلية، وخفض القيود على الصرف الأجنبي[3] .

أما الفترة (2008–2015 م)،اتسمت بالتذبذب حيث بلغ متوسط معدل النمو(1.42 %)ويرجع ذلك إلى تراجع عدد الآبار المنتجة للنفط بنسبة 73%، إذ أدت الأزمة الليبية إلى انخفاض عددها من 2060 بئرًا سنة 2010 م إلى 540 بئرًا سنة 2015، وانعكست أيضًا على الآبار المكتملة الحفر التي انخفضت خلال الفترة نفسها بنسبة 82% من 200 بئر إلى 35 بئرًا، والحفارات العاملة في البر والبحر التي هبطت بنسبة 48% من 60 حفارًا إلى 31 حفارًا خلال الفترة نفسها،وكذلك تفشي ظاهرة الفساد

1-محمد عمر الشويرف،و آخرون، (2017 م) أثر تقلبات في أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة (2000–2014)، المؤتمر العلمي الأول حول السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة بني وليد '2017،ص 5 .

2- عيسي حمد الفارسي (2012) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بعض الدول النفطية خلال الفترة (2000–2007)، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط، العدد الخامس، السنة الخامسة'،2012،ص 97

3- قانون رقم (1) لسنة 2005 م، بشأن المصارف والنقد والائتمان

المالي والإداري على مستوي الأنشطة الحكومية المختلفة في السنوات الأخيرة من الدراسة ، فقد صنفت ليبيا حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية أكثر الدول فساداً، والأقل شفافية خلال الفترة(2011–2015) كما يوضح الجدول رقم(5) ، حيث حصلت على (21) ، (16)، (18) ،(16) نقطة من أصل 100 نقطة على التوالي ،نتيجة عدم تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،وضعف تطبيق الأنظمة والقوانين، وازدواجية السلطة ، وغياب أنظمة الشفافية، ،أدت جميعها إلى تأخر ترتيب ليبيا في مؤشر منظمة الشفافية الدولية.

جدول رقم (5) مؤشر إدراك الفساد في ليبيا خلال الفترة (2011–2015)

السنوات	مؤشر إدراك الفساد الدرجة من 100 نقطة (100 – 0)	الترتيب على سلم الفساد	عدد الدول التي تأتي بعد ليبيا
2011	20	183/168	15
2012	21	176/160	16
2013	16	177/172	5
2014	18	175/166	9
2015	16	168/161	7

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، تقارير سنوية،إعداد مختلفة

وهذا يدل على أن الفساد يعمل على تخفيض الاستثمار المحلي، ويقلل من الاستثمار الأجنبي ، وبالتالي يكون مخفضاً للنمو الاقتصادي مما يؤثر سلباً على نمو المشروعات المحلية، أو الأجنبية، ويخفض الموارد المتاحة للعملية الإنتاجية.

[4] متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية الاقتصادية، والوصول إلى تحقيق رفاهية أفراد المجتمع. ويوضح الجدول رقم (6) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال (2000–2015 م).

جدول رقم (6)تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (2000–2015م)

(دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	متوسط الفترة النمو

القيمة	6130	5141	3641	4227	5206	6848	8071	9038	%6.9
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط الفترة النمو
القيمة	10520	8469	10271	4009	9639	6075	2753	2266	% 1.46-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تقارير سنوية،أعداد مختلفة.

نلاحظ من الجدول السابق أن الفترة (2000–2007) بلغ متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (6.9%)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

ونلاحظ أن الفترة (2004–2007 م) ارتفاع فيها متوسط نصيب الفرد بشكل تدريجي نتيجة ارتفاع عائدات الصادرات النفطية [1]التي أسهمت في زيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية وإسهامها في الناتج المحلي الإجمالي،وهذا يدل على أن إمكانية زيادة الطلب على السلع والخدمات من المستهلكين يعد مؤشراً ايجابياً يسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول المضيفة .

أما الفترة (2008– 2015 م) مبلغ متوسط معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (-1.46%)،ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها انخفاض في إنتاج النفط الخام بسبب الإقفال التعسفي للموانئ النفطية وكذلك انخفاض العائدات النفطية ، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية وتفاقم ظاهرة التضخم وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، وكذلك انخفاض معدل العائد المتوقع على رأس المال للعملية الاستثمارية، مما يعد ذلك عاملاً سلبياً لا يمكن أن يحفز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا.

وتجدر الإشارة أن ليبيا تعتبر من ذات متوسط الدخل المرتفع ،إلا أنها ما تزال تعاني مظاهر التخلف الذي تعاني منه غالبية الدول النامية؛لأن ارتفاع دخلها الوطني لم يؤد إلى تغير جوهري في هيكل اقتصادها نتيجة اعتمادها على سلعة أولية وحيدة ،وهي النفط الخام.

[5]الصادرات والواردات

يعد الميزان التجاري جزءاً مهماً من النشاط الاقتصادي، لما له من دور مهم في التعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي حركة الصادرات والواردات بينها وباقي دول العالم، وقد ارتبط تغير الميزان التجاري الليبي بتغيرات عائدات النفط بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان، حيث حقق فائض قدره 16328.975 مليون دولار كمتوسط للفترة (2008–2015) مقابل فائضاً خلال الفترة السابقة (2000–2007 م) بلغ متوسط 15087.125 مليون دولار والجدول رقم (7) يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000–2015).

جدول رقم (7)تطور الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (2000–2015) (مليون دولار)

[1] أسامة الزاوم السكبي وآخرون ، تحليل العلاقة بين الميزانية العالمة والميزان التجاري، النشرة الاقتصادية، المجلد 49، منشورات مصرف ليبيا المركزي، طرابلس 2009 م ص 8،9

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	معدل النمو الفترة
الصادرات	13482	10948.5	9852	14438	21319	28849	39353	48989	20.2
الواردات	3740.2	4419.3	4398.2	4306	6301.7	12627	13521	17221	24
الميزان التجاري	9741.4	6529.2	5453.8	10132	15017	16222	25833	31768	24.9
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	معدل النمو الفترة
الصادرات	62119	37055.2	52822.5	17540	51899	33142	17168	11356	5
الواردات	20918	22002.4	26509.3	8674	20548	20031	19236	14551	10.7
الميزان التجاري	41201	15052.8	26313.2	8866	31351	13111	-2068	-3195	13.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تقارير سنوية، أعداد مختلفة.

نلاحظ من الجدول السابق أن الفترة (2000–2007 م) حققت زيادة مستمرة في إجمالي الصادرات ،حيث بلغ متوسط معدل نموها (20%). ويرجع إلى رفع العقوبات الاقتصادية وارتفاع أسعار وكميات النفط الخام في الأسواق الدولية مما أدى إلى ارتفاع في إجمالي الصادرات. وحيث إن الصادرات النفطية تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات ؛ إذ بلغ متوسط إسهامها إلى إجمالي الصادرات ما نسبته (96.9%)، في حين لم تشكل الصادرات الأخرى سواء(3.1%.)

ونلاحظ أن خلال الفترة (2004–2007 م) زادت الصادرات الليبية بشكل كبير صاحبها تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،وهذا يدل على أن لتدفقات الاستمارات الأجنبية المباشرة أثراً ايجابيا على الصادرات ،وذلك من خلال صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية وأيضا نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية ونقل المهارات الإدارية.

أما الفترة (2008–2015 م) فاتسمت بتذبذب حيث بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الصادرات (5 %) نتيجة انخفاض معدلات الإنتاج والتصدير من العديد من الموانى النفطية الليبية بسبب استمرار الصراع حول السيطرة على الحقول النفطية، مما أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية الأمر الذي أحدث عجزاً في الميزانية العامة للدولة.

ونلاحظ أن مؤشر إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي يبين مدى الانفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي كما يوضح الشكل رقم (2) ارتفاع وانخفاض نسبة الصادرات إلى الناتج حيث تراوحت كحد أقصي77.8% سنة 2007 و كحد أدنى 36.4%سنة 2001 بمتوسط قدره60% خلال فترة الدراسة. وهذا يدل على أنه لم يحدث تقدم في هيكل الاقتصاد الوطني بسبب هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الليبية .

شكل رقم (2)نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2015 م)

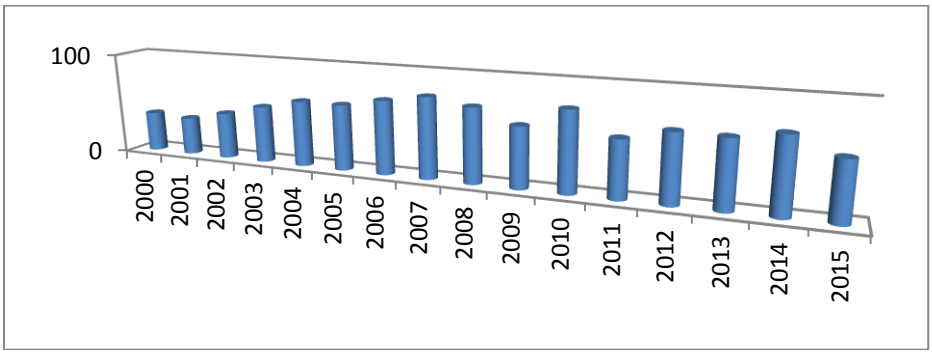

المصدر: اعتمدت الباحثة على بيانات الجدولين رقم (1)و (3)

في حين نجد أن إجمالي الواردات خلال الفترة (2000–2007) قد زادت بشكل كبير في بداية الفترة ونهايتها، في حين أنها كانت تبلغ 3740.2)مليون دولار سنة 2000 و(17220.6)مليون دولار سنة 2007 حيث بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الواردات(24%). نتيجة زيادة الإنفاق العام وسياسة تحرير التجارة الخارجية.وذلك بإلغاء العمل بنظام الموازنات الاستيرادية وهذا يدل على الدور الذي تلعبه الواردات في تغطية جزء كبير من الطلب المحلي في الاقتصاد الليبي. وتجدر الإشارة إلىأن الأثر الصحيح للاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على نسبة الاستيرادات عن هذه الاستثمارات بنسبة الصادرات في ناتج الشركات الفرعية العاملة في البلدان المضيفة.

أما الفترة(2008–2015 م) ،فتقلبت قيمتها بين الارتفاع والانخفاض، ،حيث بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الواردات(10.7%). ويرجع ذلك إلى تقلبات في أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، وكذلك انخفاض حجم الإنتاج وتصديره، بسبب الأحداث السياسية والأمنية المتردية، والذي انعكس سلباً على احتياطيات النقد الأجنبي لدى مصرف ليبيا المركزي مما أدى إلى قيام المصرف بتغطية الالتزامات والواردات بالنقد الأجنبي.

ثانياً ـ ثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة والتشغيل في ليبيا

يعتمد قياس التنمية الاجتماعية المتحققة، من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على إبراز مدى الأثر الذي تمارسه هذه الاستثمارات على التشغيل ، وتقليص معدلات البطالة التي تعد من أهم المشكلات التي تواجه كل المجتمعات بنسب متفاوتة لما لها من آثار خطيرة على استقرار المجتمع . و على الرغم من أن السياسات التي اتبعتها الدولة الليبية للحد من ارتفاع معدل البطالة والعمل على توفير فرص عمل لا تعتمد بدرجة كبيرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها، حيث أن مجموع المشاريع الاستثمارية التي استقرت داخل الاقتصاد الليبي لم تسهم في توظيف نسبة كبيرة من العاطلين،والجدول رقم (8) يوضح عدد فرص العمل التي توفرت من خلال الاستثمارات الأجنبية الواردة إلي ليبيا خلال الفترة(2003–2015 م)

جدول رقم (8)عدد فرص العمل التي توفرت من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى ليبيا خلال الفترة (2003–2015م)(عامل)

سنة المزاولة	عمالة وطنية	عمالة أجنبية	إجمالي العمالة
2003	360	100	460
2004	1355	149	1504
2005	1122	212	1334
2006	895	108	1003
2007	633	234	893
2008	1464	357	1821
2009	9517	1219	10736
2010	9156	634	9790
2011	524	526	1050
2012	10029	1717	11746
2013	–	–	–
2014	–	–	–
2015	–	–	–

المصدر: الهيئة العامة للتمليك والاستثمار، تقارير سنوية، أعداد مختلفة

ونلاحظ من الجدول السابق أن إجمالي فرص العمل المصرح بها خلال انطلاق تشغيل المشاريع الاستثمارية الواردة إلى ليبيا،لم تسهم إلا بنسبة ضئيلة على الرغم من التوزيع القطاعي للاستثمارات التي تم استقطابه خلال الفترة المشار إليها، حيث بلغ إجمالي العمالة الوطنية والأجنبية(360،100) على التوالي سنة 2003 م ،ثم ارتفاع(1355، 149)على التوالي سنة2004 م،ثم انخفاض إلى (895، 108) على التوالي سنة 2006 . وقد شهدت هده الفترة ارتفاعاً متواصلاً في معدلات البطالة من 14.68%سنة2000 إلي 20 %سنة2006 ويرجع إلى عزوف من قبل العناصر الوطنية عن ممارسة بعض الحرف والمهن مثل أعمال النظافة وغيرها [1]، وكذلك عدم الموائمة بين مخرجات التعلم والتدريب واحتياجات سوق العمل[2] ،وانخفاض النشاط التنموي بسبب القيود الاقتصادية والسياسية التي فرضت على ليبيا مما جعل الشركات المتعددة الجنسيات غير قادرة على استيعاب جميع العاطلين وتوظيفهم.

ونلاحظ إن السنوات 2008 و2009و2010 انخفض فيها معدل البطالة كما يوضح الجدول رقم(9) نتيجة زيادة وجود الشركات متعددة الجنسيات العاملة في ليبيا، أدى ذلك إلى زيادة فرص العمل للعمالة الليبية .

جدول رقم (9) تطور معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (2000–2015)

(نسب مئوية)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل	14.68	15.57	16.5	17.49	18.5	19.6	20.74	15.2

2- علي مصطفي الشريف (2000) التوسع في التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، العدد الأول والثاني. ،ص83

البطالة								
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	15.3	14	13.5	18	19	17.4	17.1	16.1

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، مسح التشغيل والبطالة،أعداد مختلفة منظمة العمل الدولية_ http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm

ونتيجة لتبعات الأزمة السياسية التي مرت بها ليبيا سنة 2011، التي أدت إلى حدوث نزوح في الشركات الأجنبية واتجاهها إلى الدول الأخرى ،الأمر الذي نتج عنه تقلص في إجمالي عدد العمالة الوطنية والأجنبية إلي(524 و526) علي التوالي ،مما أثر سلباً في فقدان العاملين لديها وظائفهم، ونجد أنه خلال هذه السنة ارتفع فيها معدل البطالة إلى18%

في حين نلاحظ في الجدول رقم (8) ارتفاع إجمالي عدد العمالة الوطنية والأجنبية سنة 2012 إلى (10029و1717) على التوالي. ويرجع ذلك إلى بوادر التعافي القوية في الاقتصاد الليبي نتيجة استئناف إنتاج النفط والغاز الطبيعي وعودة الشركات الأجنبية العاملة عملها داخل ليبيا .

أما في السنوات 2013 و2014 و2015 فقد حصلت عدة تغيرات اقتصادية وسياسية أدت إلى مغادرة الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا، وفقد جميع العاملين لديها وظائفهم ،وتوقف العديد من المشاريع الاستثمارية ،وذلك بسبب الاضطرابات الأمنية التي أدت إلى الإقفال التعسفي للموانئ والحقول النفطية الأمر الذي أدي إلى تراجع حجم إنتاج وصادرات النفط الخام كما يوضح الجدول رقم (10) ،وكذلك انخفاض أسعاره في أسواق النفط العالمية ،وبالإضافة إلى تراجع الدينار الليبي مقابل الدولار خاصة في السوق الموازية بسبب القيود التي فرضها مصرف ليبيا المركزي على معاملات النقد الأجنبي مما أدي إلى تفاقم مشكلة السيولة في المصارف التجارية الليبية ,وضعف احتياطاتها.

جدول رقم (10) إنتاج وصادرات النفط الخام خلال الفترة (2013–2016)

السنة	الإنتاج		الصادرات	
	المتوسط اليومي	المجموع	المتوسط اليومي	المجموع
2013	1	363.6	0.9	316.7
2014	0.5	175.2	0.3	124.5
2015	0.4	146.6	0.3	109
2016	0.4	137.9	0.3	111.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي ،النشرة الاقتصادية ،المجلد58،الربع الأول ،2018،ص 67

ونلاحظ أنه على الرغم من ذلك فأن الوظائف التي وفرتها هذه الاستثمارات الأجنبية خلال فترة الدراسة ضعيفة ولا ترقي إلى المستوى المرغوب. إذ مقارنة بفرص التشغيل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2003–2014 م .فمثلا في السعودية نجد إن الإمارات أمريكا هما اللتان وفرت الجزء الأكبر من الوظائف بلغ عددها 4881 و4500 وظيفة شغل على التوالي ، في حين أن الأمارات العربية نجد أن الدول مثل أمريكا وفرنسا وسويسرا هي التي وفرت الجزء الأكبر من الوظائف وبلغ عددها 4167 و3730 و 3359 وظيفة شغل علي التوالي، أما في تونس فنجد أن ثلاث دول وفرت الجزء الأكبر من الوظائف وهي اليابان وايطاليا واسبانيا وبلغ عددها 8782 و3034 و1095 وظيفة شغل على التوالي .

[1]– هند سعدي ،(2017) اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة(1980–2014) ،رسالة دكتوراه– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة ،ص 161.

النتائج والتوصيات

أولا ـ النتائج

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

لم يشهد هيكل الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة تنوعاً من حيث إسهام القطاعات الاقتصادية بسبب استحواذ الصادرات النفطية على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات

إن تذبذب نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي الليبي بنسب متفاوتة دل ذلك على إن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في ليبيا لم يكن إلا بنسبة ضئيلة.

بينت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يسهم في نمو القطاعات الاقتصادية الأمر الذي نتج عنه نمو اقتصادي ضعيف ،واختناقات مابين القطاعات الإنتاجية.

أسهمت عدة عوامل في انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا، وقد تمثلت في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي على مستوى الأنشطة الحكوميةالمختلفة وعدم الاستقرار السياسي والأمني وإبطاء تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

تأثرت إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي بتبعات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل كبير في تباطؤ النمو الاقتصادي الأوربية التي تعد من أهم مصادر رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا.

ثانياً ـ التوصيات

تنويع الأنشطة الاقتصادية وتطويرها، وتقوية الأسواق المحلية ، وتفعيل المنافسة ، لتوفير نمو مستدام ومحفز للتشغيل والاستثمار و تعزيز الشفافية والإصلاح الإداري والهيكلي، لتحقيق العدالة والمرونة في ممارسة الأعمال.

تحسين البيئة التشريعية ،وإصلاح النظام القضائي ، وتوفير الحماية القانونية للمستثمر للإسهام في خلق مناخ استثماري عبر تطوير التشريعات الليبية

تحسين الأوضاع السياسية، وتقوية سلطة القانون، والنظم المطبقة وتعزيز المساءلة الديمقراطية.

زيادة حوافز ومزايا الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي من أجل تطوير القاعدة الصناعية في ليبيا مما يسهم في تنويع مصادر الدخل ،وتقليل الاعتماد على قطاع النفط

المراجع

أولا ـ الدوريات

أسامة الزاوم السكبي وآخرون، (2009)، تحليل العلاقة بين الميزانية العالمة والميزان التجاري، النشرة الاقتصادية، المجلد 49، منشورات مصرف ليبيا المركزي، طرابلس.

المهدي الطاهر غنية، (2012)، مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في ظل المتغيرات السكانية، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط، العدد الخامس، السنة الخامسة.

علي مصطفي الشريف (2000) التوسع في التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، العدد الأول والثاني.

عيسي حمد الفارسي (2012) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بعض الدول النفطية خلال الفترة (2000–2007)، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط، العدد الخامس، السنة الخامسة.

محمد عمر الشويرف، وآخرون، (2017) أثر التقلبات في أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة (2000–2014 م)، المؤتمر العلمي الأول حول السياسة النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة بني وليد

مصطفي مفتاح كريدلة ،(2015) ،تحليل أثر العوائد النفطية علي المتغيرات الاقتصادية ،دارسة تحليلية علي الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2010) ،مجلة المعرفة ،كلية الاقتصاد والتجارة ، ترهونة،العدد الثاني ،سبتمبر.

ثانيا ـ الرسائل والأطروحات

هند سعدي ،(2017 م) اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة(1980–2014 م) ،رسالة دكتوراه– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة .

ثالثا ـ التقارير

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تقارير سنوية، أعداد مختلفة.

الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، مسح التشغيل والبطالة، أعداد مختلفة.

الهيئة العامة للتمليك والاستثمار، تقارير سنوية،'أعداد مختلفة.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،تقارير سنوية،أعداد مختلفة.

مصرف ليبيا المركزي، (2005 م)، التقرير التاسع والأربعون، طرابلس .

مصرف ليبيا المركزي، (2008 م)، التقرير السنوي الثاني والخمسون،طرابلس.

منظمة الشفافة الدولية ،تقارير سنوية ،إعداد مختلفة.

قانون رقم (1) لسنة 2005 م، بشأن المصارف والنقد والائتمان.

مصرف ليبيا المركزي ،النشرة الاقتصادية ،المجلد58،الربع الأول ،2018

رابعاً- المراجع الأجنبية

1-UNCTAD(2000) Investment regimes in the Arab word ISSUES and policies united nation New York &Geneve

خامسا ـ المواقع الكترونية

1- http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm